

متطلبات مؤسسات الأعمال الناشئة في الجزائر وآليات تمويلها

Requirements for startups Business in Algeria and their financing mechanisms

علاوي نصيرة

مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، allaoui.nassira@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/15

تاريخ القبول: 2022/10/20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر و متطلباتها ، و توضيح دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية هذه المؤسسات من خلال توفير الخدمات والتسهيلات والمرافقة اللازمة لأصحاب المؤسسات الناشئة ، و شرح آليات تمويل هذه المؤسسات في الجزائر مع إبراز جهود الدولة المبذولة من اجل دعم و ترقية هذه المؤسسات .

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة هي زيادة اهتمام الدولة مؤخرا بهذا النوع من المؤسسات وبتجلى ذلك في العديد من القرارات والآليات والأجهزة المستحدثة لتهيئة بيئة جديدة مناسبة للمؤسسات الناشئة ودعمها وتطويرها. من خلال إرساء منظومة قانونية خاصة بها ، و العمل على تطوير قطاع الحاضنات و توفير آليات تمويلية جديدة، لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة تبقى هناك مجموعة من التحديات التي تقف حائلا أمام تطورها ومن أبرزها ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة ، حاضنات أعمال ، تمويل ، تحديات ، الجزائر.

تصنيف JEL: M13 ، L22

Abstract:

This study aims to determine the reality of startups Business in Algeria and their requirements, and to clarify the role of business incubators support and upgrade these institutions by providing services, facilities and accompaniments necessary for the owners of emerging institutions, and an explanation of the financing mechanisms of these institutions in Algeria, highlighting the its efforts to support and upgrade them.

Among the results of the study is the recent increase in the country's interest in this type of institution, and this is reflected in many decisions, mechanisms and devices developed to create a new environment suitable for Startups, and their support and development. By establishing a legal system of its own, working on developing the incubator sector and providing new financing mechanisms, but despite all these efforts, there are still a number of challenges that stand in the way of its development, most notably the weakness of the human resource and its lack of qualification, and its lack of sufficient background on entrepreneurship in Algeria .

Key Words : Startups Business , Incubators, finance, Challenges, Algeria.

JEL Classification: M13 ، L22

1. المقدمة:

تحتل المؤسسات الناشئة باهتمام متزايد من قبل جميع الدول لأنها تعتبر من أبرز محركات النمو الاقتصادي، حيث تعمل هذه المؤسسات على تشجيع الاستثمارات المحلية وتشجيع الإنتاج والابتكار وخلق مناصب شغل، إعادة توزيع الدخل، وتحقيق قيمة مضافة وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد حظي موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد إلا أن هذا النوع من المؤسسات تواجهه العديد من التحديات نظرا لحدثة عهدها في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى بسبب كون هذا النوع يتبنى الأفكار المستحدثة والإبداعية، ومن أبرز التحديات التي تواجهها صعوبة الحصول على التمويل، وضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولانية في الجزائر.

و تسعى الحكومة جاهدة للحد من مختلف التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات و التشجيع على إنشاءها و دعمها و ترقيتها باعتبارها أحد أهم الوسائل المتاحة أمام الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بها ، و كونها البديل الأفضل حاليا للتغلب على حالة العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات وهذا بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تخفيض معدلات البطالة وزيادة الصادرات و إحلال الواردات، وذلك لما تتميز به من خصائص مهمة لعل من أهمها سرعة نموها و ارتفاع أرباحها و قدرتها على التأقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، وتكلفتها التمويلية المنخفضة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية موضوع الدراسة من أهمية المؤسسات الناشئة في اقتصادات الدول ومساهمتها الفاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي وتفعيل الإبداع والابتكار، و تستمد أهميتها أيضا من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الجزائري حيث تعمل على تنويع الاقتصاد المحلي باعتبارها مصدرا لخلق القيمة المضافة ومناصب العمل ومساهما حقيقيا في الناتج المحلي والإجمالي وبديلا محتملا لقطاع المحروقات في الجزائر ، كما تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن توضيحها كما يلي:

- إبراز المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة.
- الكشف عن واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر.
- توضيح آليات التمويل المتاحة أمام المؤسسات الناشئة بالجزائر.
- عرض وشرح التوجه الجديد للجزائر لترقية الشركات الناشئة.
- توضيح مختلف التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة.
- تقديم جملة من التوصيات يمكن أن تساهم في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- إشكالية الدراسة: من خلال ما تم ذكره سابقا و لمعالجة الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما هي متطلبات المؤسسات الناشئة في الجزائر وطرق تمويلها ؟

فرضية الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي ارتئينا طرح الفرضية التالية:

المؤسسات الناشئة في الجزائر تحتل بالدعم مع توفير مختلف آليات التمويل المناسبة لترقيتها و استمرارها.

منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على إشكاليته اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يناسب الجانب النظري للموضوع الذي عرضنا فيه الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة و حاضنات الأعمال ، و المنهج التحليلي

الذي يناسب الجانب التطبيقي حيث قمنا بتحليل واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ومتطلباتها ، وطرق تمويلها و التحديات التي تواجهها.

2. الإطار النظري للمؤسسات الناشئة :

2.1 تعريف المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسة الناشئة " Startup " حسب القاموس الإنجليزي : على أنها مشروع صغير بدأ للتو، و كلمة "Startup" تتكون من جزأين " Start " وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و " up " يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر (capital-risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. (راقم، 2021، الصفحات 283-284)

كما تعرف المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة جديدة عادة ما تكون صغيرة، في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى إلى تحقيق نموذج أعمال مستدام قابل للتطوير ومربح، كما أنها تمتلك الإمكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع. (نبو و جرادة ، 2022 ، صفحة 69)

كما يمكن تعريف المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم المؤسسة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنبها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.(وقنوني، 2021، صفحة 38)

2.2 خصائص المؤسسات الناشئة:

تتميز المؤسسات الناشئة بعدة خصائص نذكر منها :

- مؤسسات حديثة العهد: تتميز بكونها شركات شابة يافعة و أمامها خيارات أما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها وإعلان الخسارة ؛
- مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي و المتزايد : من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسات الناشئة Strat-up هي إمكانية نموها السريع و توليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، بمعنى أن المؤسسات الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج و المبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة وهو ما يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة ، بل العكس هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا ؛
- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا و تعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة كإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية و عصرية، كما يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو و التقدم و العثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت و من خلال الفوز بمساعدة و دعم من قبل حاضنات الأعمال ؛

- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: المؤسسة الناشئة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع و فجائي بعض الشيء و من الأمثلة على ذلك شركة أمازون **Apple**، جوجل، مايكروسفت ... إلخ. (بورنان و صولي، 2020، الصفحات 133-134)
- الفريق: عادة ما يكون المفاوض فريق بهدف تخصيص الإمكانيات كل حسب مهارته في مجاله خاصة أن أغلب أصحاب المؤسسات الناشئة شباب جامعي أو خريج جامعات عادة ما تكون خبرته قليلة حيث يعملون على تحقيق التكامل بين أعضاء الفريق لإنجاح الفكرة وإطلاق مؤسستهم .
- التركيز على منتج/ خدمة واحدة : عادة ما يركز المفاوض و فريقه على الفكرة المبتكرة الأساسية الواحدة و يطورها حتى لا يتشتت ذهنهم حتى تصل للمطلوب كون التعامل مع الابتكار حساس و يتطلب الكثير من الجهد .
- التمويل و المستثمرون: عادة ما يبدأ المفاوض بالاعتماد على التمويل الذاتي أو من طرف الأصدقاء و العائلة لكن كل مؤسسة تقوم على اقتصاد المعرفة نجدها تتجه نحو نوعين من المستثمرين : أصحاب رأس المال المخاطر ملائكة الأعمال **business Angel** حيث يوفرون لها رؤوس الأموال التي تسمح لها بالنمو و التطور . (بن شواط و قادري ، 2021، صفحة 303)

2.3 دورة حياة المؤسسات الناشئة:

من خلال التعاريف المقدم قد يتخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثير ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى المدرج ضمن الشكل التالي:

الشكل 1 : دورة حياة المؤسسات الناشئة



المصدر: (المومن ، كرمية ، و حيدوشي، 2020، صفحة 16)

- المرحلة الأولى: تبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

- المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجهه المقاول في هذه المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ FFF (Friends, Family, Fools,) فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الممولين المغامرين وهم الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم اذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج. (المومن ، كرمية ، و حيدوشي، 2020، صفحة 17)
- المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السليبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.
- المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، على الرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها بالتدهور الشديد، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون منخفضة جدا.
- المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.
- المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 % إلى 30 % من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة. (زبيري ، بن عثمان ، و فخاري ، 2020، صفحة 58)

2.4 أهمية المؤسسات الناشئة:

- للمؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الوطني خاصة ، وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية ، وتبرز أهمية المؤسسات الناشئة فيما يلي: (بن طيبة ، 2022، الصفحات 195-196)
- زيادة إنتاج السلع والخدمات: وفقا لـ (Ritchie) و (Swisher) من مركز (IDEA) فإن المؤسسات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها ، هذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات ، وفي تقرير صدر عام 2019 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي ، وجد الباحثين أن المؤسسات التي تتمتع بإنتاجية عالية النمو هي المؤسسات الحديثة الشابة ، و تقدم مساهمات غير متناسقة في نمو الإنتاج و الإنتاجية .
- خلق الوظائف وتخفيض مستويات البطالة: تساهم المؤسسات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص عمل لأفراد المجتمع ، إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من المؤسسات ، تجعلها قادرة على توليد فرص تشغيل ،

و قد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور ، ففي دراسة مؤسسة كوفمان (kauffman Foundation) حول أهمية المؤسسات الناشئة في خلق فرص عمل ، تمكن الباحثون من إثبات أن المؤسسات الناشئة سنة 2005 خلقت 3.5 مليون فرصة عمل مقارنة بـ 355000 وظيفة تم إنشاؤها في ذلك العام من قبل المؤسسات التي تأسست في عام 1995.

- إحداث تأثير إيجابي في المجتمع: نظرا لأن المؤسسة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع ، فيمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع و خلق عقلية جديدة، تماشيا مع هذا، سوف يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لعلمهم و تطويرهم الوظيفي.
- فتح أسواق جديدة: تخلق المؤسسات الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماما من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، وغالبا ما تخلق التقنيات الجديدة فرصا جديدة تستفيد منها المؤسسات الناشئة، ثم تخلق المؤسسات الناشئة قيمة هائلة مقارنة بالمؤسسات الناضجة ، وهو ما يدعم المنافسة و يدفع الاقتصاد نحو التطور .
- تعزيز البحث والتطوير: يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث والتطوير ، لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية و الخدمات القائمة على المعرفة .

2.5 ماهية حاضنات الأعمال:

2.5.1 مفهوم حاضنات الأعمال : تعرف حاضنة الأعمال بأنها آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الناشئة فهي مؤسسة قائمة بذاتها، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتوفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الناشئة لتتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق. وقد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي دعما اقوى. (ايثار و سعدون ، 2012، صفحة 80)

كما تعرف حاضنات الأعمال في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 بأنها تمثل نمط جديد من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها. (بن شايب و سعدي ، 2019، صفحة 56)

2.5.2 دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة: تعمل حاضنات الأعمال على المساهمة في تطوير المؤسسات الناشئة والقضاء على مشكلة البطالة وذلك على النحو التالي: (مختاري و بن البار ، 2020، صفحة 380)

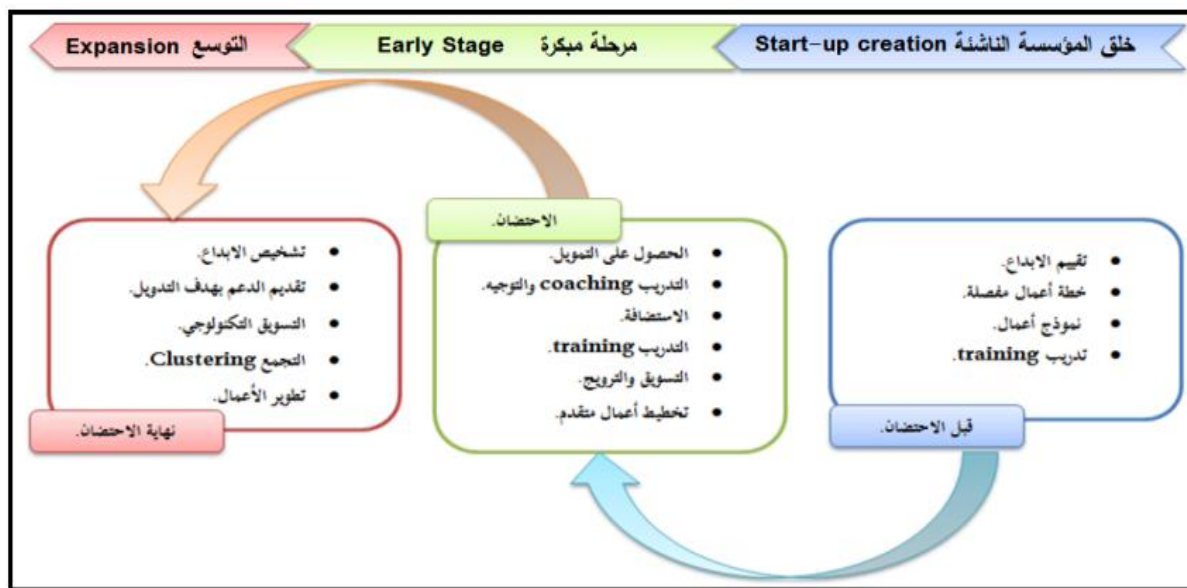
- تساعد حاضنات الأعمال على خلق صورة ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب، حيث أن الدور الذي تقدمه إدارة الحاضنة يعتبر عمل جوهري في تنمية المشاريع الجديدة؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل حيث تقوم الحاضنات بمساعدة المؤسسات الناشئة المنتسبة لها في إعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار فيها ، بل و يمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المؤسسات؛

- توفير فرص العمل للشباب الراغب أن يكون رجل أعمال بالأخص خريجي المدارس والجامعات، حيث تساعد على تجاوز الخطوات الصعبة في بداية مشوارهم؛
- تساعد المؤسسات الناشئة في التغلب على العوائق الإدارية وتحقيق معدلات نمو عالية عن طريق تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الإدارية وتوفير الاستشارات في مختلف المجالات وذلك بالتعاون مع الجامعات ومع مراكز البحث العالمية والمحلية؛
- تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال توفير برامج تدريبية إضافة إلى تشجيع طرح الأفكار والإبداع؛
- تنمية المجتمع المحلي حيث تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط المجتمع المحلي من خلال تطوير بيئة الأعمال وإقامة المشروعات، مما يساعد على توفير فرص عمل والقضاء على مشكلة البطالة ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام.

2.5.3 مراحل احتضان الشركات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال:

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على ثلاث مراحل كما يوضحها المخطط التالي:

المخطط 1: مراحل الاحتضان



المصدر: (بوالشعور، 2018، صفحة 425)

المرحلة الأولى قبل الاحتضان: تتعلق هذه المرحلة أساساً بمساعدة رائد الأعمال بتطوير فكرة الأعمال، ويكون ذلك قبل التحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة، إذ لابد من إجراء لقاء بين رائد الأعمال وإدارة الحاضنة وذلك بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها، وتقييم الإبداع: من خلال كفاءات داخلية، ولجان خارجية. وكذلك تساعد حاضنة الأعمال رائد الأعمال على تعريف فكرة أعماله بشكل دقيق، ووضع نموذج أعمال، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: من هم المستهلكين المستهدفين؟، ما هي قنوات التوزيع؟، من ينشئ ويمول المشروع؟، وإعداد خطة الأعمال: يكون بإتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية. والتدريب في هذه المرحلة يتعلق بالمهارات الإدارية ومواضيع

أكثر تخصص (حقوق الملكية، والقوانين، والتشريعات الإدارية...)، كما سبق الإشارة إليه فليس من الضروري أن يكون المقاول ذو درجة أكاديمية.

المرحلة الثانية وهي مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة: تستمر هذه المرحلة من مرحلة البدء في تنفيذ فكرة المشروع وإلى غاية بلوغ مرحلة النضج والتوسع (من سنة إلى ثلاث سنوات)، وتعمل الحاضنة خلال هذه المرحلة على تقديم كل الخدمات التي من شأنها أن تسهل على رائد الأعمال تنفيذ فكرته على أرض الواقع بأقل التكاليف، فبعد تعاقد المقاول مع الحاضنة وانضمامه إليها يمكنه الاستفادة من البنى التحتية (مكاتب، ومرافق) التي توفرها الحاضنة بأسعار معقولة، كما تعمل الحاضنة على حشد الموارد المالية من خلال جمع التبرعات **Fundraising** والتمويل الجماعي **Crowd funding** بهدف توفير التمويل اللازم لتنفيذ الفكرة، كما يتم الإشراف والتوجيه خلال مراحل تنفيذ المشروع، وتقديم المساعدات والاستشارات الفنية المتخصصة من قبل إدارة الحاضنة، كما سيستمر التدريب خلال هذه المرحلة أيضا. وكل الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة من شأنها أن تساعد الشركة الناشئة على تحقيق معدلات نمو عالية.

المرحلة الثالثة مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، بعد تحقيق الأهداف المرجوة وتوسع نشاط الشركة الناشئة ونموها، وبروزها في عالم الأعمال كفكرة خلاقة، ويتوسع سوقها من المحلية إلى العالمية، يتم وضع خطة للخروج التي يحددها برنامج الحاضنة (بعد العمل على تدويلها، وتسويقها إلكترونيا)، ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج حسب جملة من المعايير على غرار عوائد الشركة أو مستوى التوظيف، بدلا من وقت البرنامج. وبالرغم من أنه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة، إلا أن ذلك لا يعني انقطاعه عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكنه الاستمرار في الاستفادة خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج. (بوالشعور، 2018، الصفحات 425-426)

3. الجانب التطبيقي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

3.1 الشروط القانونية لتشخيص والتعرف على المؤسسات الناشئة في الجزائر:

لم يضع المشرع الجزائري تعريفا واضحا للمؤسسات الناشئة إلى غاية يومنا هذا ، إلا أن أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 تضمنت الشروط المتعلقة بالمؤسسات الناشئة و الموضحة كما يلي :

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري ، وهو معيار إقليمي فصلت فيه أحكام القانون التجاري والزمّت على كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري .
- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات ، و حسب أحكام المادة 14 فإن مدة 8 سنوات تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة ، لأنها نصبت على منحها هذه العلامة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .
- أن يكون نشاط و أعمال المؤسسة منصب على إنتاج السلع و /أو تقديم الخدمات ، و أن يتضمن النشاط فكرة مبتكرة.
- عدم تجاوز رقم أعمال المؤسسة الحد الأدنى الذي تفرضه اللجنة المختصة .

- أن تكون نسبة 50 % على الأقل من رأسمال المؤسسة ، مملوك من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى تحوز على علامة مؤسسة ناشئة.
- يجب أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل. (لمين و حساين ، 2020 ، صفحة 09)

3.2 متطلبات إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر:

من بين أهم المتطلبات التي تجسد المؤسسات الناشئة في الجزائر ما يلي :

- تحمل الدولة كافة المخاطر في حالة فشل مشاريع المؤسسات الناشئة بعد تدقيق وضعيتها ؛
- العمل على إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة لإبعادها على البيروقراطية و البنوك لأن هذا يثبط عزيمة الشباب حاملي المشاريع ، من خلال أطر قانونية جديدة و مناسبة لاعتباره تكملة للقرارات الهامة المتخذة تماشياً مع الطموحات العالية لشبابنا بحيث يدخل أيضاً في إطار تحديات المؤسسة على اقتصاد المعرفة لدعم الاقتصاد بمداخل جديدة خارج المحروقات ؛
- منح إعفاءات ضريبية جديدة لفائدة المؤسسات الناشئة، وتسهيلات للاستفادة من العقار لإنشاء الحاضنات و المشاريع ؛
- أصحاب المؤسسات الناشئة هم الركيزة الحقيقية لاقتصاد المعرفة و ينبغي الانفتاح على محيطهم للتكيف مع التكنولوجيات الحديثة والتخصصات الدقيقة؛
- رفع تحدي التغيير و الانفتاح على الأسواق الدولية ، و الاستغلال الأمثل للمؤسسات الناشئة و الإيمان بمقدرات نجاحها. (رمضاني و بوقرة ، 2020 ، الصفحات 284-285).

أما عن تطور عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر – كما يوضحها الجدول 01 - تم تسجيل قفزة نوعية حيث ارتفع عددها من 41 سنة 2020 إلى 105 مؤسسة ناشئة سنة 2022 أي بمعدل نمو 156.09 % ويرجع ذلك على أن الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية بدأت تؤتي نتائج لا بأس بها بعد إقامة وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة - التي سيتم التفصيل فيها في العنصر الموالي- ، حيث تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة إلى تطوير نظام بيئي ملائم وقوي يرمي إلى تنويع ومضاعفة الأجهزة المخصصة لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة لجعلها القاطرة التي تقود الانتقال بالاقتصاد الجزائري من نظام ريعي إلى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة أخرى وعلى اقتصاد المعرفة.

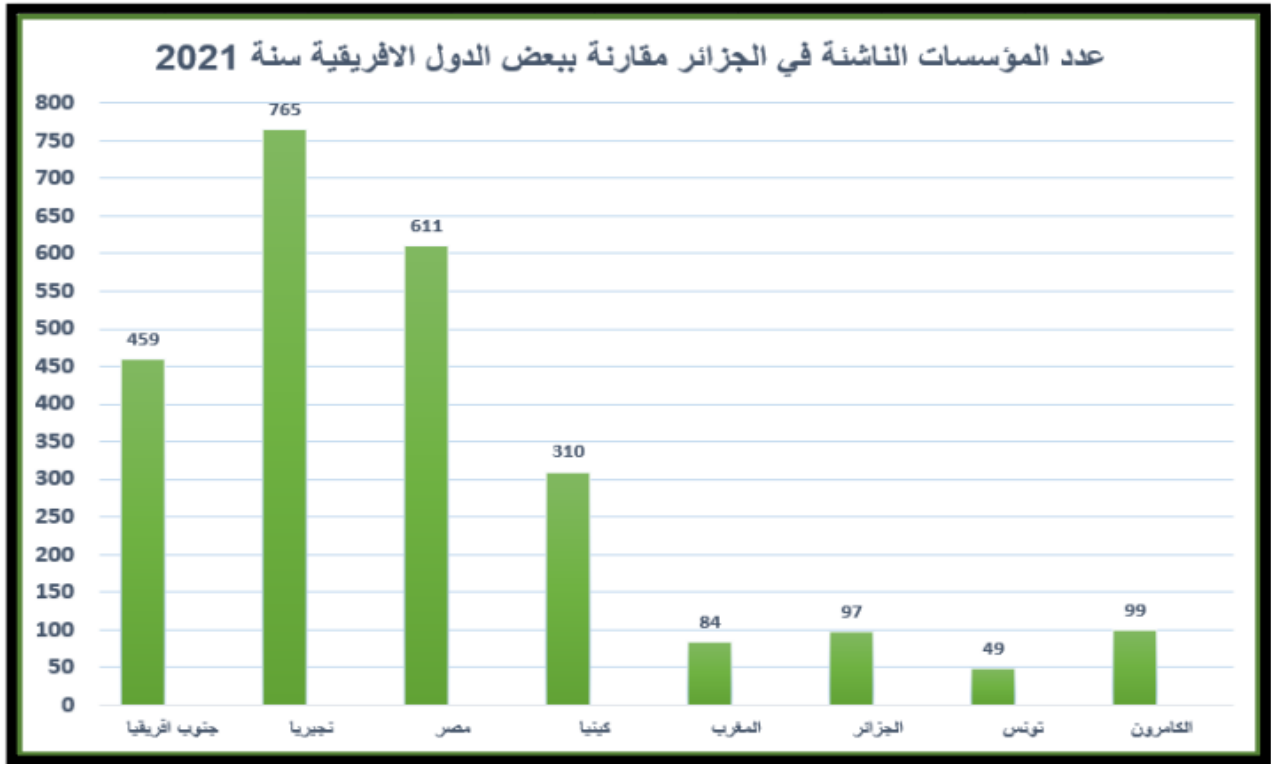
الجدول 01: عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة 2020-2022

السنوات	عدد المؤسسات الناشئة
2020	41
2021	97
2022	105

المصدر: (بورويصة، 2022، صفحة 85)

والشكل أدناه يوضح مقارنة بين الجزائر و بعض دول أفريقيا فيما يخص عدد المؤسسات الناشئة :

الشكل 02 : عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر مقارنة ببعض دول أفريقيا عام 2021



المصدر: (بورويصة، 2022، صفحة 86)

بلغ عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر 97 مؤسسة وهو عدد ضعيف جدا مقارنة بعدد المؤسسات الموجودة في كل من مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا حيث بلغ فيها عدد المؤسسات الناشئة على التوالي 459، 765، 611، 310، الذي فاق ثلاثة أضعاف المؤسسات الناشئة الجزائرية (97) وهذا مقارنة مع كل دولة منفردة، وهذا راجع إلى تخلف الجزائر في إطلاق هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل تأخر التكنولوجيا وضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير.

3.3 طرق التمويل المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

- التمويل المصرفي : يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد استدانة، حيث يعتمد على التمويل المصرفي بشكل شبه كلي لتمويل المشروعات بمختلف أحجامها، وتعتبر المؤسسات الناشئة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات، وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ذات نسب النمو العالي، التي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها، لذا تعتبر البنوك مصدر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، وفي الجزائر يشكل كل من البنك العمومي والمؤسسات الصغيرة عالمين مختلفين وبعيدين ولا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما تجردها من دور الشريك الفعال، وخاصة في ظل قلة البنوك الخاصة والبنوك المتخصصة في هذا المجال ، الأمر الذي زاد من أزمة الاستثمار في الجزائر . (بن عمر و طيبي ، 2012، الصفحات 201-202)

كم يتميز التمويل المصرفي في الجزائر بالمركزية في منح القروض ، وضعف الشفافية في تسيير عملية منح هذه القروض مع ارتفاع تكاليفها وتقييدها بوجود ضمانات لا تملكها المؤسسة الناشئة لاسيما في بداياتها ، و محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية ، بالإضافة إلى مشاكل البيروقراطية و ثقل الملفات الإدارية وطول فترة معالجة هذه الملفات ، وبالتالي يمكن القول أن البنوك مازالت تعتبر الحلقة الأضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية في الجزائر.

- شركة رأس المال المخاطر: يعرف المشرع الجزائري في الفصل الأول من القانون رقم 06-11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006 شركات رأس المال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة و في كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحول أو الخصخصة. و لا يجوز لشركة رأس المال الاستثماري أن تخصص أكثر من 5 % من رأس مالها واحتياجاتها كمساهمة بأموال خاصة في مؤسسة واحدة. كما لا يمكن أن تحوز أسهما تمثل أكثر من 49 % من رأس مال مؤسسة واحدة. كما لا يمكنها الاقتراض بما يفوق 10% من أموالها الخاصة الصافية. (سماي و أولاد إبراهيم ، 2018، صفحة 106)

ويتواجد في الجزائر حوالي 11 شركة تمارس نشاط رأس المال الاستثماري منها العمومية، غير مقيمة أخرى ذات رأس مال مختلط ، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول 02: شركات رأس المال الاستثماري الناشطة في الجزائر

نوع شركات رأس المال الاستثماري	الشركات الناشطة
شركات عمومية	الشركة المالية للاستثمارات والتوظيف SOFINANCE الجزائر استثمار الصندوق الوطني للاستثمار و الصناديق الاستثمارية الولائية
شركات غير مقيمة ذات رأس مال أجنبي	Africa Invest / SWICORP/ ECP/ ABRAAJ/ RIVA and Garcia
شركات ذات رأس مال مختلط	الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM

المصدر: (بوزرب و خوالد، 2021، صفحة 373)

على العموم يمكن تلخيص واقع التمويل برأس المال المخاطر للمؤسسات الناشئة في الجزائر في النقاط التالية:

- لا تزال مساهمة شركات رأس المال المخاطر في الجزائر ضعيفة، ولا ترقى لتطلعات الاقتصاد الوطني
- لا يوجد تطبيق حقيقي لمفهوم رأس المال المخاطر في الجزائر سواء من حيث حجم المخاطر أو من حيث طبيعة الأنشطة التي تستهدفها هذه التقنية، أو حتى أنواع التمويل التي تندرج في إطاره، فمن حيث المخاطر لا تنطوي الشركات التي تمولها على مخاطر كبيرة، كما أن الشركات الممولة تفتقر لعنصر الابتكار.
- صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: يسمى بالصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة تم الإعلان عن انطلاقه رسميا في أكتوبر 2020 ، و هو نتيجة تعاون بين الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة و ستة بنوك عمومية، يقوم بتمويل المؤسسات التي تحمل التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة". وقد

استثمر بداياته الأولى في رؤوس أموال أكثر من 70 مؤسسة ناشئة بينما استفاد 390 حامل مشروع مبتكر، لغاية اليوم من دعم مالي لمؤسسات ناشئة، قدر رأسماله بـ 1,2 مليار دج، و يعتبر أول صندوق عمومي لتمويل المؤسسات الناشئة و الشباب أصحاب المشاريع، كما أن واقع القطاع المصرفي في الجزائر يجعله غير قادر على تمويل المؤسسات الناشئة التي تتميز بطبيعة خاصة، إذ أن طول فترة دراسة الملفات والبيروقراطية لا تناسب المؤسسات الناشئة. (بوزرب و خوالد، 2021)

وتهدف الوزارة من خلال هذا الصندوق إلى إنشاء مؤسسات ناشئة رائدة تتمكن من تسويق منتجاتها في كل أرجاء العالم، عبر تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانزمات التمويل التي تتيحها البلدان المتطورة والسماح لهم بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر. (بولغب، 2021، صفحة 197)

من البارز من خلال تركيبة ومهام صندوق تمويل المؤسسات الناشئة أنه لا يختلف بشكل كبير عن الصناديق وهيئات الدعم التي تم إنشاؤها في السابق، فغالبا ما تعاني الصناديق المدعومة من طرف الدولة من ضعف الحوكمة وتوجيه الأموال بناء على التطلعات السياسية والاجتماعية لا الاقتصادية. (بوزرب و خوالد، 2021، صفحة 375)

- منصات التمويل الجماعي في الجزائر: أقرت الدولة الجزائر بأنه رغم مساهمة التمويل التقليدي بشكل كبير في تمويل الاقتصاد، إلا أنه لا يلبي بالضرورة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها المؤسسات الناشئة، ولهذا لابد من تطوير وسائل تمويلية أخرى أكثر تكيفا وملائمة للمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من أجل ذلك عمدت الدولة إلى تبني أسلوب منصات التمويل الجماعي التساهمي، والسماح لها بممارسة نشاط تمويل المشاريع بصفقة قانونية، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث أطلقت تسميت مستشار الاستثمار التساهمي على هذه المنصات. تنشأ صفة مستشار الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور الكبير على الأنترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية، حيث يمكن أن تتمتع بصفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي، الشركات التجارية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، والوسطاء في عمليات البورصة المعتمدة لممارسة أنشطة الاستشارة في استثمار القيم المنقولة والمنتجات المالية وكذا شركات تسيير صناديق الاستثمار.

ومن منصات التمويل الجماعي التي تطمح للتوسع في الجزائر نذكر المنصة العامة للتمويل الجماعي "كوفاندي"، وهي قائمة على التبرع وتستهدف الدول الأفريقية، في حين تعتبر منصة "Ninvesti" أول منصة جزائرية للتمويل الجماعي تم إنشاؤها خلال سنة 2019، من قبل مقاولين جزائريين مغتربين، هدفها هو خلق رابط بين الممولين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الجزائر، لمواجهة صعوبة حصولهم على التمويل البنكي. (حمدوش و بوزانة، 2021، صفحة 284)

3.4 التوجه الجديد للجزائر نحو ترقية ودعم المؤسسات الناشئة :

ظهر هذا التوجه الجديد من خلال عديد القرارات والآليات والأجهزة المستحدثة لتهيئة بيئة جديدة مناسبة لاستحداث الشركات الناشئة ودعمها وتطويرها حيث يؤكد المسؤولون -لاسيما من خلال الوزارة المستحدثة منذ 2020 الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وما انبثق منها من وزارات منتدبة خاصة

بالحاضنات والخاصة بالمؤسسات المصغرة- على تحقيق هدف إنشاء 5000 شركة ناشئة في سنة 2021. (مزيان و عماروش ، 2020 ، صفحة 29)

برز تجسيد هذا التوجه الجديد للسلطات العمومية في الجزائر من خلال عدة قرارات وآليات وأجهزة مستحدثة نوجزها فيما يلي :

- **عصرنة قطاع الحاضنات:**الجزائر مازالت جد متأخرة في مجال حاضنات الأعمال رغم كل استراتيجيات تطوير المقاولاتية لاسيما قطاع المؤسسات الصغيرة يعود هذا التأخر أولا إلى نقص الوعي بأهميتها ودورها الجوهري كجزء من بيئة الأعمال للمقاولاتية والشركات الناشئة بالتحديد بالإضافة إلى اللبس والغموض في تحديد مفهوم الحاضنة وتداخله مع مفاهيم أخرى كالمشاكل ومراكز التسهيل حيث اعتبر المشرع الجزائري (وهذا ضمن المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/03/25 الذي بقي معمولاً به إلى غاية سنة 2020) (الحاضنة كشكل من أشكال المشتلات المهمة بقطاع الخدمات إلى جانب ورشات الربط المهمة بالصناعات الصغيرة والحرف وكذا نزل المؤسسات المهمة بالمشاريع البحثية. أما السبب الثالث لهذا التأخر هو تعدد الوصايات على الحاضنات ففي حين كانت المشاتل تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ظهرت الحاضنات الجامعية منذ سنة 2013 تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذا الحاضنات التكنولوجية منذ سنة 2010 التي كانت تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات. (مزيان و عماروش ، 2020 ، صفحة 40)

وقد جاءت الإجراءات الجديدة التي أقرتها الوزارة المنتدبة للحاضنات لتحديد مفهوم الحاضنات و توضيح دورها وتداخلها مع مفهوم المشتلات من خلال التعريف القانوني للحاضنات ودعم هياكلها من خلال المرسوم التنفيذي الجديد رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 وأول قرار كان تحويل وصاية الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بعد أن كانت تابعة لوزارة البريد والمواصلات. بالإضافة إلى دور الوكالة الوطنية المكلفة بمنح علامة حاضنات الأعمال لكل هيكل قانوني يطلبها بصفته مختص في احتضان الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية حيث يقصد بحاضنات الأعمال أي " تنظيم يحتضن الشركات الجديدة من خلال توفير إطار قانوني واقتصادي مرن لنموها"، كما تعرف بأنها "مجموعة برامج تعدها الحكومة تتضمن تكويناً أو خدمات أخرى تهدف لمساعدة لشركات الصغيرة الموجودة في الحاضنة لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة في بدايتها". وقد تم إطلاق عدد من الحاضنات لاسيما الجامعية منها بالإضافة إلى إطلاق حاضنة أعمال للشركات الناشئة المختصة في مجال النقل **Naqltech** نقل تالك التابعة لقطاع النقل الذي كان في نهاية ديسمبر 2020.

و من خلال تفحص مختلف الأحكام الجديدة التي تنظم حاضنات الأعمال ،يتبين أن هناك عدة أنواع من الحاضنات، يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع تتمثل فيما يلي : (ملين و حساين ، 2020 ، صفحة 17)

- **الحاضنات التكنولوجية،** تتكفل بوضع شبكة قوية وحيوية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال واحتضان المشاريع ذات الطابع التكنولوجي.

- الحاضنات الجامعية ، وتسمى بالحاضنات البحثية تهتم بالأفكار ومشاريع البحث و تطور التكنولوجيا ، تتمثل في مراكز البحث و المخابر الجامعية .
- الحاضنات الصناعية وتتكفل باحتضان مشاريع المؤسسات ذات الطابع الصناعي والإنتاجي .

أما بالنسبة لحاضنات المؤسسات التي تم إنجازها بالجزائر بين 2011-2019 فنجدتها مفصلة بالجدول التالي :

الجدول 03 : تطور عدد حاضنات المؤسسات بين 2011-2019

السنة	عدد الحاضنات	عدد المشاريع المحتضنة	المؤسسات الجديدة	مناصب شغل جديدة
2011	04	33	19	68
2012	04	29	28	363
2013	04	37	37	375
2014	13	134	104	1025
2015	13	135	84	397
2016	16	158	70	576
2017	16	161	83	546
2018	16	186	93	539
السداسي الأول: 2019	17	-	-	-

المصدر: (لطيفة رجب ، رياض زروقي ، نجاة يحي باي، 2020، ص 29).

حيث خلال 2011، 2012، 2013 تم إنجاز حاضنات في كل من : وهران ، برج بوعريج ، عنابة و غرداية ، وتم خلال 2014 و 2015 إضافة 9 حاضنات في كل من باتنة ، ميله ، البيض ، أم البواقي ، بسكرة ، خنشلة ، ورقلة ، أدرار و سيدي بلعباس . أما خلال سنة 2016 و 2017 و 2018 فقد تم إضافة ثلاث حاضنات موزعة على البويرة ، تيارت ، و بشار أما سنة 2019 و حتى السداسي الأول فقد تم إضافة حاضنة واحدة بالجزائر ، ليبلغ العدد الإجمالي 17 حاضنة مؤسسات . (زروقي ، يحي باي، و رجب ، 2020، صفحة 29)

- استحداث لجنة تتكفل بمنح علامة " مؤسسة ناشئة " أو " مشروع مبتكر " وفق شروط محددة، وكذا علامة " حاضنات أعمال " : هذا من خلال لجنة مستحدثة حيث أن منح هذه العلامات يسمح بتسهيل الحصول على امتيازات، تمويل وتسهيلات عديدة. والجدير بالذكر هنا هو أنه إلى غاية مارس 2021 ، استفادت أزيد من 300 شركة من علامة "شركة ناشئة" .

- إطلاق منصة إلكترونية خاصة بالشركات الناشئة والصغيرة: والتي تم تفعيلها انطلاقا من 15 أكتوبر 2020 ، فمن خلال هذه المنصة يتم بناء بيانات مركزية لجميع الأطراف النشطين في النظام البيئي للشركات الناشئة حتى تكون مصدرا للشركات المستقبلية مع أفضل الشركات عمومية كانت أو خاصة في مختلف المشاريع المستقبلية.

- منح إعفاءات ضريبية خاصة بالشركات الناشئة: مثل ما نص عليه قانون المالية لسنة 2021 ، فإن الإعفاءات الضريبية الخاصة بالشركات الناشئة تشمل الضريبة الجزافية الوحيدة بالنسبة للشركات الخاضعة لهذا

النظام، الرسم على النشاط المموني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على الأرباح، كما تعفى الشركات الناشئة كذلك من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5 % فيما يتعلق بالتجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية.

- إعفاء صادات الخدمات الرقمية والشركات الناشئة من إجراءات التوطن المصرفي: وذلك بموجب نظام بنك الجزائر رقم 21- 01 المؤرخ في 28 مارس 2021 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الأجنبية والذي ينص على الإعفاء من إجراءات التوطن المصرفي لصادات الخدمات الرقمية عبر الأنترنت وخدمات الشركات الناشئة وكذا صادات الخدمات الخاصة بالمهنيين غير التجاريين، مع السماح لهم بحرية التصرف في كامل إيراداتهم بالعملة الأجنبية وهذا بهدف ترقية الصادات خارج المحروقات ودمج الشركات الناشئة كفاعل أساسي في هذه الديناميكية. (عماروش و مزيان ، 2022 ، الصفحات 89-90)
- تحويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (اونساج) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أناد): وهذا بهدف تشجيع المبادرات المقاولاتية واستحداث نشاطات ذات مردود اقتصادي متنوع وفعال حيث أسندت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة منذ 05 ماي 2020 بعد أن كانت تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل وأسندت إليها مهام ووظائف جديدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20_374 المؤرخ في 16 ديسمبر 2020 والذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.
- والإجراءات الجديدة تستهدف استحداث مؤسسات مصغرة ، وتوفير مناخ ملائم لتشجيع المقاولاتية، عصنة عملية إنشاء المؤسسات بتسهيل الإجراءات الإدارية ، عصنة ورقمنة الإدارة والتسيير، وأخيرا تسيير مناطق النشاط المصغرة المتخصصة والمجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.
- إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة: الذي جاء قرار إنشاءه عقب الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "Algeria Disrupt 2020"، التي حضرها رئيس الجمهورية والوزير الأول بمشاركة أكثر من ألف مشارك من مؤسسات ناشئة وحاضنات وممثلي هيئات حكومية ومالية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث. يساهم في هذا الصندوق البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية و يهدف إلى تمويل كل عمليات إنشاء الشركات الناشئة وتمكين مؤسسيها من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية وهذا بالاعتماد على آلية تمويل قائمة على "الاستثمار في رؤوس الأموال بدلا من ميكانيزمات التمويل التقليدية القائمة على القروض".
- مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار: يوضع تحت سلطة رئيس الجمهورية، ويعمل على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي والأنترنت بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج وهذا بهدف تهيئة الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة. (مزيان و عماروش ، 2020 ، صفحة 44)

3.5 تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر:

بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الجزائر إلا أنها بقت تعاني من جملة من النقائص وتواجه العديد من التحديات تقف حائلا أمام تطورها ويعود للأسباب التالية:

- حداثة ومحدودية فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر .
- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق نقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة.
- ضعف التمويل، و نقص رأس المال المغامر للاستثمار.
- تخلف الإنتاجية، وعدم مطابقة المعايير الدولية، مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا عن دخول أسواق كبرى نظرا للضعف تنافسيته.
- ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع.
- التخلف التقني، وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية. (رمضاني و بوقرة ، 2020 ، الصفحات 286-287)

4. الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال ما سبق توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات يمكن توضيحها كما يلي :

- الاستنتاجات:

- تعتبر المؤسسات الناشئة كيان حديث النشأة يعتمد في الغالب على التكنولوجيا، يهدف لطرح فكرة إبداعية وفتح سوق جديدة في ظل احتياجات مالية كبيرة وفي ظل حالة عدم التأكد.
- تحتل المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي لأنها تساهم في تخفيض مستويات البطالة، وزيادة النمو الاقتصادي، كما تساهم في تعزيز البحث والتطوير في المجتمعات.
- تعد حاضنات الأعمال شركات ذات أساس قانوني تعمل على احتضان المشروع في المراحل الأولى لانطلاقه. من خلال تزويده بمجموعة شاملة و متكاملة من الدعم و العديد من الخدمات كتقديم الاستشارات ، تقديم المساعدات المالية ، المادية و الفنية و تكوين و تدريب العاملين و المستثمرين .
- النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي و المرافقة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات حيث يوجد عدد قليل من حاضنات الأعمال، بالإضافة إلى ذلك تعتمد الجزائر في تمويل المشاريع الناشئة على القطاع المصرفي غير أن هذا الأخير واقعه لا يجعله قادرا على تمويل هذا النوع من المؤسسات و هذا لارتفاع تكاليف القروض المصرفية وتقييدها بوجود ضمانات لا تملكها المؤسسة الناشئة لاسيما في بداياتها، كما أن طول فترة دراسة الملفات والبيروقراطية لا تناسب المؤسسات الناشئة.
- ظهر اهتمام الحكومة الجزائرية بالمؤسسات الناشئة من خلال استحداث وزارة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما تم إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 ، و جملة من التعديلات منها عصرنة قطاع

- الحاضنات ومختلف أجهزة الدعم والمرافقة الأخرى، محاولة استحداث أجهزة تمويلية جديدة موجهة خصيصا للمؤسسات الناشئة، لكن تبقى هذه القرارات في الواقع مجرد آفاق مستقبلية لتطوير المؤسسات الناشئة.
- تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة إلى تطوير نظام بيئي ملائم وقوي يرمي إلى تنويع ومضاعفة الأجهزة المخصصة لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة لجعلها القاطرة التي تقود الانتقال بالاقتصاد الجزائري من نظام ريعي إلى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة أخرى وعلى اقتصاد المعرفة، و من أجل تحقيق ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة هو نتيجة تعاون بين الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وستة بنوك عمومية و الذي استفادة منه 390 مؤسسة؛
- على الرغم من المحاولات الحثيثة لإصلاح بيئة التمويل في الجزائر، إلا أن الواقع يثبت ضعف البدائل التمويلية المتاحة أمام الشركات الناشئة في الجزائر، حيث يظل القطاع المصرفي و تحديدا العمومي طرفا في مختلف بدائل التمويل الموجودة وهذا الأخير مزال يعاني من عدة مشاكل تجعله الحلقة الأضعف في تنمية وتمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر.

من النتائج السابقة يمكن نفي الفرضية القائلة " المؤسسات الناشئة في الجزائر تحظى بالدعم مع توفير مختلف آليات التمويل المناسبة لترقيتها واستمرارها".

- رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لإنجاح المؤسسات الناشئة بالجزائر، إلا أن هذه الأخيرة تبقى تواجه مجموعة من التحديات و الصعوبات من أبرزها ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر بالإضافة إلى ضعف التمويل، و نقص رأس المال المغامر للاستثمار.

- التوصيات:

- العمل على ترسيخ ثقافة الاستثمار لدى الشباب الجزائري الجامعي وذلك بتنمية روح المقاولاتية و حب المخاطرة وتشجيع الأفكار الإبداعية من خلال تقديم التدريب و التوجيه اللازمين، والاستفادة من نتائج الملتقيات الوطنية والدولية في مجال المقاولاتية التي تعقدها مختلف الهيئات في هذا المجال.
- دعم توسيع وزيادة عدد حاضنات الأعمال في الجزائر وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة.
- زيادة الإنفاق الحكومي الجزائري على البحث والتطوير، وربط الجامعة ومراكز البحث العلمي ببيئة الأعمال.
- العمل على تنويع مصادر التمويل في الجزائر وتطويرها بما يتلاءم وخصوصية المؤسسات الناشئة والتركيز خاصة على شركات رأس المال المخاطر بإطلاق الأطر القانونية والتنظيمية لهذا الأخير، وتشجيع الدولة على إقامة شركات رأسمال المخاطر وذلك بمنحها الامتيازات المالية و الجبائية لتساهم في توفير التمويل اللازم مع الرفع من مساهماتها للمؤسسات الناشئة وبالتالي زيادة قدرتها على تطوير السوق المالي عن طريق إدخال مؤسسات أخرى في البورصة.

- أن تكون المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير البيئة المناسبة لإنشائها مما يسمح بزيادة قدرتها التنافسية وغزوها للأسواق الخارجية و بالتالي رفع مساهمتها في زيادة الثروة من جهة وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى.
- تشجع الشباب القادر على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات من خلال وضع تحفيزات سواء من حيث الضرائب أو الدعم المتمثل في توفير بيئة الأعمال المناسبة بتبسيط الإجراءات الإدارية والحد من مشكل البيروقراطية ومكافحة أساليب الوساطة والمحسوبية .

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. اسماعيل نبو، و لخضر جرادة . (2022). المؤسسات الناشئة ودورها في نمو التكنولوجيا المالية ، كتاب جماعي : وقائع المؤتمر العلمي الافتراضي : استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (الإصدار الأول). برلين ،ألمانيا.
2. أمينة مزيان ، و خديجة إمان عماروش . (2020). الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها ، كتاب جماعي : المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر .
3. حمدوش وفاء، بوزانة، أيمن. (2021). منصات التمويل الجماعي كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: المنافع والتحديات ، كتاب جماعي: اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيجل، الجزائر.
4. خير الدين بوزرب ، و أبوبكر خوالد . (2021). تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع و المأمول – دراسة تحليلية - ، كتاب جماعي : اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيجل، الجزائر .
5. عبد الكريم المومن ، و توفيق كرمية ، و عاشور حيدوشي. (2020). حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الابتكارية بالجزائر ، كتاب جماعي : المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ، مخبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التطوير المحلي. البويرة، الجزائر.
6. وليد بولغب. (2021). الشركات الناشئة و إمكانات نجاحها في الجزائر ، كتاب جماعي : اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيجل.الجزائر.

المقالات:

7. مختاري عادل، امحمد بن البار . (2020). آليات دعم المؤسسات الناشئة Startups كأحد الحلول لمحاربة البطالة: دراسة حالة الجزائر . حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03.
8. ايثار عبد الهادي ال فيحان، و سعدون محسن سلمان. (2012). دور حاضنات الاعمال في تعزيز ريادة المنظمات . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30.
9. باية وقنوني. (2021). التسويق الإلكتروني ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship ، المجلد 04، العدد 03 .
10. خديجة امان عماروش، و أمينة مزيان . (جويلية، 2022). تجربة شركة يسير كنموذج واعد للشركات الناشئة في الجزائر-قراءة تحليلية- . مجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد 12، العدد 02.
11. راقم نورة. (2021). الابتكار في المؤسسات الناشئة لدعم النشاط السياحي في الجزائر : بين الواقع و المأمول .مجلة الابداع، المجلد 11، العدد A01.

12. سمية بن شواط ، و رياض قادري . (سبتمبر، 2021). المؤسسات الناشئة ونموذج تطوير العميل : دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09 ، العدد 03.
 13. شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04 ، العدد 02 .
 14. عبد الحميد لمين، و سامية حساين . (2020). تدابير دعم المؤسسات الناشئة و الابتكار في الجزائر : قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 ، المجلد 05 ، العدد 02، 2020. مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال، المجلد 05 ، العدد 02.
 15. علي سمي، و ليلي أولاد إبراهيم . (2018). شركة رأس المال المخاطر كتقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01.
 16. لطيفة رجب ، رياض زروقي ، نجاة يحي باي، (2020). اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، المجلد 04 ، العدد 02.
 17. محمد البشير بن عمر ، و عبد اللطيف طيبي . (ديسمبر، 2012). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، العدد 03.
 18. محمد بن شايب ، و فيصل سعدي . (جوان، 2019). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع – بومرداس. مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 04 ، العدد 06 .
 19. مروى رمضاني ، و كريمة بوقرة . (2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر – (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03.
 20. مريم بورويصة. (جوان، 2022). المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر. مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 02.
 21. مصطفى بورنان ، و علي صولي. (2020). الإستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة). مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11 ، العدد 01.
 22. منى بسويح ، ياسين ميموني ، و سفيان بوقطاية . (2020). واقع و آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر . حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 03 .
 23. مهدية بن طيبة . (2022). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم و ترقية المؤسسات الناشئة Stratups – تجربة ماليزيا نموذجا -. مجلة الإبداع، المجلد 12 ، العدد 01 .
 24. نورة زيري ، عائشة بن عثمان ، و فاروق فخاري . (2020). دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الناشئة بالإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01.
- مواقع الأنترنت:

25. تطوير نظام بيئي ملائم يشجع على خلق المؤسسات الناشئة ودعمها. (11 04، 2022). تاريخ الاسترداد 06 10، 2022، من مصالح الوزير الأول:

<https://premier-ministre.gov.dz/ar/post/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%8A%D8%B4%D8%AC%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7>